الربح من الدم: كيف زادت أرباح شركات الأسلحة خلال الحرب على غزة؟ ومن هم المستفيدون الحقيقيون؟

1 .المقدمة

شهدت الحرب الأخيرة على غزة، التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023، تصعيدًا عسكريًا غير مسبوق، رافقه ازدهار غير مسبوق لصناعة الأسلحة العالمية. في ظل هذا النزاع، تحولت الحروب من صراعات سياسية وأمنية إلى فرص اقتصادية لشركات الدفاع الكبرى، حيث ارتفعت أرباح كبرى الشركات المصنعة للأسلحة نتيجة لتزايد الطلب على المعدات العسكرية الحديثة. لم يكن الدعم العسكري لإسرائيل مقتصرًا على الولايات المتحدة وحدها، بل امتد إلى دول أوروبية، مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، التي أبرمت معها تل أبيب عقودًا ضخمة لشراء الأسلحة والأنظمة الدفاعية.

تسلط هذه الدراسة الضوء على الدور الذي تلعبه تجارة السلاح في تأجيج النزاعات، من خلال تحليل العقود العسكرية المبرمة خلال الحرب، بالإضافة إلى استكشاف الشبكة المالية والسياسية التي تربط شركات السلاح بالحكومات واللوبيات الصهيونية، والتي تضمن تدفق الأرباح في ظل الصراعات المسلحة. يعتمد البحث على تحليل البيانات والأرقام، مستعرضًا كيف تضخمت ميزانيات شركات السلاح، وكيف تحولت الحرب إلى فرصة استثمارية يديرها كبار المستثمرين، حيث يصبح استمرار النزاعات أكثر إغراءً من إنهائها، وحيث يصبح التدقيق في الأرقام هو السبيل لفهم المستفيدين الحقيقيين من الدمار.

2. ازدياد الدعم العسكري خلال الحرب على غزة

2.1 صفقات الأسلحة بين إسرائيل والولايات المتحدة

شهدت الحرب الأخيرة على غزة زيادة كبيرة في حجم الدعم العسكري المقدم لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة. وفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام(SIPRI, 2023) ، فإن إسرائيل تعتمد بشكل أساسي على الولايات المتحدة، التي شكلت 69% من وارداتها العسكرية بين عامي 2019 و2023. هذه النسبة زادت خلال الحرب، حيث تسارعت عمليات التسليم والتوريد بشكل ملحوظ. وقعت الولايات المتحدة خلال الحرب أكثر من 100 صفقة أسلحة، وفقًا لتقرير صحيفة واشنطن بوست (الجزيرة، 2024). من بين هذه الصفقات:

- صفقة أسلحة بقيمة 8 مليارات دولار شملت قنابل موجهة، ذخائر دقيقة، وصواريخ متطورة (الحرة، 2025).
- تمويل إضافي لمنظومة القبة الحديدية بمبلغ 500 مليون دولار لدعم قدراتها الدفاعية ضد الصواريخ القادمة من غزة ولبنان.
- إرسال ذخائر دقيقة التوجيه بقيمة 2.1-2.5 مليار دولار لتعويض الاستهلاك الكبير في الحرب.
- نقل سريع لشحنات قنابل ذكية من طراز JDAM لدعم الهجمات الجوية الإسرائيلية في غزة.

من أبرز الشركات الأمريكية التي زودت إسرائيل بالأسلحة:

1. لوكهيد مارتن :(Lockheed Martin) زودت إسرائيل بمقاتلات F-35 الشبحية، وهي مقاتلات هجومية متطورة قادرة على تنفيذ ضربات جوية دقيقة.
2. ريثيون تكنولوجيز :(Raytheon Technologies) ساهمت في تطوير نظام الدفاع الجوي القبة الحديدية (Iron Dome) بالتعاون مع شركة رافائيل الإسرائيلية، والذي يُستخدم لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى.

3. بوينغ :(Boeing) قدمت صواريخAGM-114 Hellfire ، وهي صواريخ موجهة بالليزر تُطلق من المروحيات والطائرات بدون طيار لاستهداف الدروع والمخابئ.

2.2 صفقات الأسلحة بين إسرائيل والدول الأوروبية :

فيما يلي أبرز الدول التي أبرمت صفقات عسكرية مع أسرائيل:

1 .ألمانيا: توريد دبابات وأنظمة إلكترونية بقيمة 1.5 مليار دولار

ألمانيا تعد أحد أكبر موردي الأسلحة لإسرائيل، حيث أبرمت الحكومة الألمانية صفقة عسكرية مع تل أبيب بقيمة 1.5 مليار دولار خلال عام 2023. تضمنت هذه الصفقة:

- تسليم دبابات ليوبارد 2، وهي من أكثر الدبابات تطورًا في العالم، لتعزيز القدرات البرية الإسرائيلية.
- توريد أنظمة إلكترونية متقدمة تشمل أجهزة اتصال ورادارات تكتيكية لتعزيز قدرة الجيش الإسرائيلي على العمليات البرية والجوية.
- شحنات ضخمة من الذخائر المدفعية لاستخدامها في العمليات العسكرية في غزة.

2. بريطانيا: 108 رخص تصدير أسلحة خلال 2023

كشفت تقارير رسمية أن الحكومة البريطانية وافقت على 108 رخص تصدير أسلحة إلى إسرائيل خلال عام 2023، مما جعل بريطانيا واحدة من أكبر مزودي الأسلحة لتل أبيب. شملت هذه الرخص:

- أنظمة رصد وتشويش إلكتروني متطورة لمساعدة إسرائيل في تعطيل اتصالات الفصائل الفلسطينية المسلحة.
- معدات الرؤية الليلية والتصويب الليزري المستخدمة في العمليات الخاصة والاشتباكات القريبة.
- ذخائر مدفعية وقذائف دقيقة التوجيه لدعم العمليات الجوية والبرية.

3. فرنسا: طائرات مسيّرة وتجهيزات إلكترونية 450-500 مليون دولار

كانت فرنسا من الدول الأوروبية التي زودت إسرائيل بأنظمة تسليح متقدمة، حيث شملت الصفقات الرئيسية خلال 2023-2024:

- توريد طائرات مسيرة طراز "هيرمس 900" المستخدمة في الاستطلاع والهجمات الدقيقة على أهداف محددة داخل غزة.
- توفير معدات إلكترونية لأنظمة الحرب السيبرانية لتعزيز قدرة إسرائيل على شن هجمات إلكترونية وتعطيل شبكات الاتصال الخاصة بالفصائل الفلسطينية.
- إمدادات من الصواريخ المضادة للدروع والموجهة بالليزر لتعزيز التفوق العسكري الإسرائيلي في المناطق الحضرية.

4 .إيطاليا: دعم بحري وأنظمة دفاع جوي بقيمة 400 مليون دولار

عززت إيطاليا تعاونها العسكري مع إسرائيل من خلال توفير أنظمة دفاعية متقدمة، حيث شملت الصفقات المبرمة خلال الحرب:

- توريد أنظمة رادار بحرية متقدمة لدعم السفن الحربية الإسرائيلية في حماية المياه الإقليمية.
- إمدادات من صواريخ الدفاع الجوي قصيرة المدى لحماية القواعد العسكرية الإسرائيلية من هجمات الطائرات المسيرة.
- معدات صيانة وتحديث لأنظمة القبة الحديدية لمواجهة التهديدات الصاروخية المستمرة من غزة ولبنان.

وقد تعرضت الحكومة الإيطالية لضغوط من الأحزاب اليسارية ومنظمات حقوق الإنسان لوقف هذه الصادرات، إلا أنها بررت موقفها بأن هذه العقود جزء من "التعاون الاستراتيجي طويل الأمد" مع إسرائيل (العربي الجديد، 2024).

3 .أرباح شركات السلاح خلال الحرب على غزة

3.1 أبرز الشركات الأمريكية المستفيدة

1 .شركة لوكهيد مارتن(Lockheed Martin)

تُعتبر واحدة من أكبر شركات تصنيع الأسلحة في العالم، حيث تلعب دورًا رئيسيًا في تطوير الطائرات الحربية، الصواريخ، وأنظمة الدفاع الجوي. وقد استفادت الشركة بشكل مباشر من الحرب على غزة بفضل عقودها العسكرية الضخمة. فقد زوّدت الشركة إسرائيل بمقاتلات F-35، التي تُستخدم بشكل أساسي في تنفيذ الضربات الجوية، مما منح الجيش الإسرائيلي تفوقًا استراتيجيًا في العمليات العسكرية. ووفقًا لتقرير نشره موقع "أوريان 21"، ارتفعت أسهم الشركة بنسبة 10.65% خلال الفترة الممتدة من 7 أكتوبر حتى 30 أكتوبر 2023، مما يعكس زيادة الطلب على منتجاتها العسكرية (أوريان 21، 2024). ولم يقتصر هذا النمو على سوق الأسهم، بل حققت الشركة أيضًا زيادة ملحوظة في العقود المبرمة خلال الأشهر التالية، خاصة فيما يتعلق بالأنظمة الدفاعية المتقدمة.

2 .شركة رايثيون تكنولوجيز(Raytheon Technologies)

تُعدّ الشركة من أكبر مزودي الأنظمة الدفاعية المتطورة عالميًا، حيث تُنتج أنظمة الدفاع الجوي القبة الحديدية (Iron Dome) وصواريخ جو-أرض المستخدمة في العمليات العسكرية الإسرائيلية. وبحسب تقرير نشره موقع "26 سبتمبر"، شهدت أسهم رايثيون زيادة ملحوظة خلال الحرب، حيث ارتفعت بنسبة تتراوح بين 12% و15% خلال الفترة من أكتوبر 2023 حتى يناير 2024، متفوقة بذلك على مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 10-12% (26 سبتمبر، 2024). ويُعزى هذا النمو إلى الطلب المتزايد على الأنظمة الدفاعية المتطورة، حيث تتلقى الشركة عقودًا جديدة لتعزيز قدرات الجيش الإسرائيلي وتأمين إمدادات الأسلحة المطلوبة.

3 .شركة جنرال دايناميكس(General Dynamics)

تشتهر بإنتاج القنابل الخارقة للتحصينات، مثل بي إل يو -109، التي تم استخدامها على نطاق واسع خلال النزاع. ووفقًا لتقرير نشره موقع "الجزيرة"، ارتفعت أسهم جنرال دايناميكس بنسبة 10% تقريبًا في التاسع من أكتوبر 2023، مما يعكس تأثير الحرب على السوق المالية (الجزيرة، 2024). ومن المتوقع أن تستمر أرباح الشركة في النمو خلال الفترة المقبلة، خصوصًا مع تزايد الطلب على الذخائر الذكية والأسلحة الثقيلة في مناطق الصراع المختلفة.

4 .شركة نورثروب غرومان(Northrop Grumman)

وتُعدّ من الشركات الرائدة في تطوير الطائرات المسيّرة، أنظمة الحرب الإلكترونية، وتقنيات الاستطلاع المتقدمة. خلال الحرب على غزة، شهدت أسهم الشركة ارتفاعًا بنسبة 11.4%، مما يعكس تنامي الحاجة إلى التكنولوجيا العسكرية الحديثة (الجزيرة، 2024). كما تُعتبر الشركة من الموردين الرئيسيين لأنظمة الاستهداف الذكية، مما يجعلها لاعبًا أساسيًا في تعزيز القدرات القتالية الجوية والإلكترونية خلال النزاع.

3.2 أبرز الشركات الأوروبية المستفيدة

- BAE Systems البريطانية

شاركت BAE Systems في إنتاج أجزاء من F-35 ، وهي المقاتلة التي تُستخدم بكثافة في الهجمات الجوية الإسرائيلية على غزة. كما وتعمل الشركة على تطوير وتصنيع أنظمة عسكرية متقدمة، بما في ذلك الطائرات المقاتلة، السفن الحربية، وأنظمة الدفاع الجوي. وخلال عام 2023، سجلت الشركة أداءً ماليًا قويًا، حيث بلغت مبيعاتها 25.2 مليار جنيه إسترليني، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 9% عن العام السابق. كما ارتفع الربح الأساسي قبل الفوائد والضرائب بنسبة 9% ليصل إلى 2.68 مليار جنيه إسترليني .

وفقًا لتقرير نشرته صحيفة The Guardian في فبراير 2024، سجلت شركة BAE Systems أرباحًا قياسية خلال الحرب على غزة، بالإضافة إلى الحرب في أوكرانيا. وارتفعت قيمة أسهمها بأكثر من 14% خلال الربع الأخير من 2023، وهو أعلى مستوى سجلته الشركة في تاريخها الحديث.

- Thales Group الفرنسية

وفقًا لتقرير Asia-Pacific Defence Reporter ، سجلت Thales Group زيادة كبيرة في الطلبات الجديدة منذ بداية الحرب:

في أكتوبر - ديسمبر 2023: ارتفعت الإيرادات بنسبة 12% مقارنة بالفترة نفسها في العام السابق، كما وشهدت زيادة بنسبة 15% في الطلبات على أنظمة المراقبة الإلكترونية والدفاع السيبراني.

بحلول يناير 2024: ازادت مبيعات الشركة في أسواق الشرق الأوسط بنسبة 10% بسبب الطلب المتزايد على المعدات الدفاعية.

4 .دور اللوبيات الصهيونية في استمرار الدعم العسكري لإسرائيل

4.1 النفوذ السياسي للوبيات الصهيونية وتأثيره على السياسات الدفاعية

تمثل AIPAC أقوى جماعة ضغط تعمل على دعم إسرائيل في الولايات المتحدة، حيث تمتلك شبكة نفوذ واسعة تمتد إلى الكونغرس، البنتاغون، ووسائل الإعلام. تعتمد AIPAC على استراتيجيات متعددة تشمل الضغط المباشر على المشرعين، تمويل الحملات الانتخابية، والتأثير على الرأي العام الأمريكي لضمان استمرار الدعم العسكري لإسرائيل. وفقًا لتقارير مالية، بلغت ميزانية AIPAC في عام 2023 150 مليون دولار، خصصت منها عشرات الملايين لحملات دعم المرشحين الموالين لإسرائيل في الانتخابات التشريعية (واشنطن بوست، 2024). وتتمثل القوة الحقيقية لـ AIPAC في قدرتها على حشد دعم واسع داخل الكونغرس لتمرير قرارات تزيد من المساعدات العسكرية لإسرائيل.

إضافة إلى التأثير التشريعي، تلعب AIPAC دورًا كبيرًا في رسم صورة إسرائيل كشريك استراتيجي لا غنى عنه للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. يتم ذلك من خلال ندوات، مؤتمرات، وتقارير تحليلية موجهة لصناع القرار، تسلط الضوء على التهديدات الأمنية التي تواجه إسرائيل، وتدعو إلى ضرورة دعمها عسكريًا للحفاظ على "التوازن الاستراتيجي" في المنطقة .

ورغم أن تأثير اللوبي الإسرائيلي في أوروبا أقل قوة مقارنة بالولايات المتحدة، إلا أن هناك العديد من المجموعات التي تعمل على دعم العلاقات العسكرية بين إسرائيل والدول الأوروبية. في ألمانيا، على سبيل المثال، يُعتبر اتحاد الصناعات الأمنية والدفاعية الألماني (BDSV) أحد أبرز الجهات التي تدفع باتجاه تعزيز العلاقات الدفاعية بين برلين وتل أبيب. هذا الاتحاد يمثل مصالح شركات الأسلحة الألمانية الكبرى مثل راينميتال (Rheinmetall) وتي كي إم إس(TKMS) ، واللتان لديهما شراكات عسكرية مع إسرائيل. يروج هذا اللوبي لفكرة أن التعاون العسكري مع إسرائيل هو جزء من "الالتزام التاريخي لألمانيا تجاه أمن إسرائيل". في بريطانيا، يُعد "أصدقاء إسرائيل المحافظين " (Conservative Friends of Israel - CFI)من أقوى جماعات الضغط التي تعمل على دعم العلاقات الدفاعية مع إسرائيل. يضم هذا اللوبي عددًا من أعضاء البرلمان البريطاني، ويضغط باستمرار على الحكومة لدعم تل أبيب عسكريًا.

4.2 تبرعات شركات السلاح للوبيات الصهيونية وتأثيرها على التشريعات العسكرية

تشير البيانات المالية المتاحة إلى أن شركات السلاح الكبرى تقدم تبرعات ضخمة سنويًا للوبيات الصهيونية في الولايات المتحدة وأوروبا، وذلك بهدف الحفاظ على استمرار العلاقات الدفاعية مع إسرائيل وتعزيز الصفقات العسكرية.

وفقًا لتقارير مركز السياسة المستجيبة(Open Secrets) ، قدمت شركات السلاح الكبرى في الولايات المتحدة تبرعات ضخمة لدعم اللوبيات المؤيدة لإسرائيل خلال عامي 2022 و2023، حيث بلغت تبرعات شركة لوكهيد مارتن 6.5 (Lockheed Martin) مليون دولار، موجهة بشكل رئيسي لدعم جماعات الضغط مثل AIPAC واللجان السياسية التي تدعم تعزيز التعاون العسكري مع إسرائيل. أما شركة بوينغ(Boeing) ، فقد قدمت 5.2 مليون دولار لدعم أعضاء الكونغرس الذين يروجون للصفقات العسكرية مع تل أبيب، بينما خصصت رايثيون تكنولوجيز 4.8 (Raytheon Technologies) مليون دولار لدعم سياسات تصدير الأسلحة الأمريكية لإسرائيل، مع تركيز خاص على مشاريع الدفاع الجوي المشتركة مثل نظام "القبة الحديدية "، 2024 (Open Secret).

هناك عدة دوافع رئيسية تجعل هذه الشركات تستثمر ملايين الدولارات في تمويل جماعات الضغط الموالية لإسرائيل، والتي تضمن استمرار العلاقات الدفاعية والعسكرية بين إسرائيل والدول الغربية.

1 .ضمان استمرارية المبيعات العسكرية وزيادة الأرباح

تعتبر إسرائيل واحدة من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم، حيث تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة التي توفرها الشركات الأمريكية والأوروبية. وفقًا لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، فإن أكثر من 70% من الأسلحة التي تستخدمها إسرائيل تأتي من الولايات المتحدة، مما يجعلها سوقًا رئيسيًا لشركات مثل لوكهيد مارتن، بوينغ، ورايثيون. من خلال تمويل اللوبيات الصهيونية، تضمن هذه الشركات تمرير التشريعات التي تتيح استمرار تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، وبالتالي الحفاظ على مستوى مرتفع من الإيرادات.

في عام 2023، بلغت صادرات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل 3.3 مليار دولار، وهو ما يمثل 10% من إجمالي صادرات الأسلحة الأمريكية. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة مع استمرار الحرب على غزة، حيث وقّعت إسرائيل عقودًا جديدة لشراء أسلحة متطورة، بما في ذلك أنظمة الدفاع الصاروخي والطائرات بدون طيار (SIPRI).

2 .تعزيز الصناعات العسكرية عبر الصفقات المدعومة حكوميًا

تعتبر العقود العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من بين الصفقات التي تمولها الحكومة الأمريكية جزئيًا أو كليًا من خلال المساعدات العسكرية السنوية. وهذا يعني أن الأموال التي تحصل عليها إسرائيل من واشنطن تستخدم في الغالب لشراء أسلحة من الشركات الأمريكية، مما يخلق دائرة اقتصادية مغلقة يستفيد منها قطاع الدفاع الأمريكي بشكل مباشر.

على سبيل المثال، في عام 2023، وافقت الحكومة الأمريكية على تقديم 14.5 مليار دولار كمساعدات عسكرية إضافية لإسرائيل، تم إنفاق معظمها على شراء معدات من الشركات الأمريكية الكبرى، مما أدى إلى ارتفاع في أسهم شركات مثل لوكهيد مارتن (Lockheed Martin) ورايثيون (Raytheon) بنسبة 12% و9% على التوالي (رويترز، 2024).

3 .التأثير السياسي وضمان التشريعات الداعمة لصناعة السلاح

تسعى شركات الدفاع إلى التأثير على صناع القرار في الولايات المتحدة وأوروبا لضمان تمرير القوانين التي تتيح تصدير الأسلحة إلى إسرائيل دون قيود. من خلال دعم اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (AIPAC) وجماعات الضغط الأخرى، تعمل هذه الشركات على منع أي محاولات في الكونغرس أو البرلمان الأوروبي لفرض قيود على تصدير الأسلحة إلى تل أبيب.

على سبيل المثال، في عام 2022، تم اقتراح قانون في الكونغرس الأمريكي يهدف إلى تقييد مبيعات الأسلحة لإسرائيل في حال انتهاكها لحقوق الإنسان، لكن بفضل جهود اللوبيات الصهيونية المدعومة من شركات الدفاع، تم إسقاط هذا القانون قبل عرضه للتصويت النهائي، 2023.(بي بي سي عربي).

5 .تعزيز التعاون العسكري والتكنولوجي بين إسرائيل والغرب

تعتبر إسرائيل واحدة من أكثر الدول تقدمًا في مجال التكنولوجيا العسكرية، حيث تمتلك شركات مثل إلبيت سيستمز (Elbit Systems) والصناعات الجوية الإسرائيلية (IAI) تقنيات متطورة في مجال الطائرات بدون طيار والحرب الإلكترونية. تدعم شركات الدفاع الأمريكية والأوروبية هذه اللوبيات لضمان استمرار التعاون العسكري والتكنولوجي مع إسرائيل، والذي يتيح لها الوصول إلى الابتكارات الإسرائيلية المتقدمة.

في عام 2023، وقعت شركة نورثروب غرومان (Northrop Grumman) اتفاقية تعاون مع إسرائيل بقيمة 1.2 مليار دولار لتطوير أنظمة دفاعية متكاملة، تشمل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والروبوتات العسكرية (الحرة، 2024).

5. المستفيد الحقيقي من الحرب: ارتفاع مبيعات الأسلحة الإسرائيلية والعالمية :

5.1 التغير في صادرات الأسلحة الإسرائيلية بسبب الحرب

شهدت صادرات الأسلحة الإسرائيلية ارتفاعًا قياسيًا خلال عام 2023، حيث بلغت 13.1 مليار دولار، وهو أعلى مستوى في تاريخ البلاد. وقد شكلت أنظمة الصواريخ والدفاع الجوي حوالي 36% من إجمالي الصادرات، تلتها أجهزة الرادار ومعدات الحرب الإلكترونية بنسبة 11% لكل منها، ثم الطائرات وإلكترونيات الطيران بنسبة 9% (الشرق، 2024).

وقد عززت الحرب على غزة مبيعات الشركات العسكرية الإسرائيلية، حيث وقعت إسرائيل عشرات العقود مع دول مختلفة. وتعد الولايات المتحدة وألمانيا من أكبر المستوردين للأسلحة الإسرائيلية، حيث وقعت برلين صفقة تاريخية لشراء نظام الدفاع الصاروخي Arrow-3 من إسرائيل بقيمة 3.5 مليار يورو (Brown University).

تاريخيًا، يمكن ملاحظة أن كل حرب على غزة بين عامي 2008 و2024 أسهمت بشكل واضح في ارتفاع صادرات إسرائيل العسكرية، حيث استغلت تل أبيب العمليات القتالية لترويج أنظمتها الدفاعية والهجومية، مما جعلها واحدة من أكبر الدول المصدرة للأسلحة في العالم. فخلال حرب 2008-2009 ("الرصاص المصبوب")، ارتفعت صادرات الأسلحة الإسرائيلية من 6.6 مليار دولار في 2008 إلى 7.2 مليار دولار في 2009، أي بزيادة بلغت 9%، مدفوعة بالاهتمام المتزايد بأنظمة الطائرات بدون طيار التي لعبت دورًا رئيسيًا في هذه الحرب BBC) عربي، 2010 .(أما خلال حرب 2012 ("عامود السحاب")، فقد شهدت صادرات الأسلحة الإسرائيلية ارتفاعًا إضافيًا، حيث بلغت 7.5 مليار دولار في 2013، وكان الطلب على أنظمة الدفاع الجوي، مثل القبة الحديدية، مرتفعًا بشكل خاص بعد استخدامها الناجح في اعتراض الصواريخ القادمة من غزة (الجزيرة، 2013).

تعتمد إسرائيل على استراتيجية تسويقية متميزة تجعل من الحروب التي تخوضها أداة لترويج أسلحتها عالميًا. يتمثل العنصر الأساسي في هذه الاستراتيجية في تقديم الأسلحة الإسرائيلية بوصفها "مختبرة في ساحات القتال"، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية كبيرة مقارنة بالأسلحة التي لم يتم استخدامها في معارك حقيقية. بعد كل حرب، تستضيف شركات السلاح الإسرائيلية وفودًا عسكرية من دول مختلفة لحضور عروض توضيحية مباشرة للأسلحة المستخدمة في القتال، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إبرام صفقات ضخمة.

على سبيل المثال، بعد حرب 2014، نظمت إسرائيل عدة معارض دفاعية، عرضت فيها أداء القبة الحديدية في اعتراض الصواريخ، مما دفع دولًا مثل الهند وكوريا الجنوبية لشراء هذه الأنظمة الدفاعية. كما أن الطائرات المسيرة الإسرائيلية، التي تم استخدامها على نطاق واسع في غزة، أصبحت مطلوبة عالميًا، حيث أبدت دول مثل البرازيل وبولندا اهتمامًا بشرائها بفضل أدائها الميداني خلال الحروب الأخيرة (الجزيرة، 2015) .

هناك ثلاث شركات رئيسية تهيمن على سوق الأسلحة الإسرائيلية وتحقق مكاسب ضخمة بعد كل جولة من القتال في غزة:

- إلبيت سيستمز – (Elbit Systems) متخصصة في الطائرات بدون طيار والأسلحة الإلكترونية.
- الصناعات الجوية الإسرائيلية – (IAI) مسؤولة عن تصنيع أنظمة الصواريخ المتقدمة والطائرات القتالية.
- رفائيل لأنظمة الدفاع المتقدمة – (Rafael) المطورة لأنظمة القبة الحديدية وصواريخ سبايك المضادة للدروع (سكاي نيوز، 2024).

5.2 تأثير الحرب على مبيعات الأسلحة العالمية

إلى جانب إسرائيل، شهدت شركات الأسلحة الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا زيادة ملحوظة في الطلب على الأسلحة بسبب الحرب على غزة، وقد حققت مبيعات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل ارتفاعًا ملحوظًا خلال الربع الأخير من 2023، مدفوعة بطلب متزايد على الذخائر والمعدات الدفاعية (الحرة، 2024).

كما شهدت فرنسا وألمانيا ارتفاعًا في صادرات الأسلحة إلى الشرق الأوسط، حيث قامت فرنسا بتوقيع عقود تسليح جديدة بقيمة 1.2 مليار دولار مع دول خليجية لتعزيز قدراتها الدفاعية، وذلك استجابة للتوترات الأمنية المتزايدة في المنطقة. أما ألمانيا، فقد أعلنت عن زيادة صادراتها الدفاعية بنسبة 15% بسبب الطلب المتزايد على أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ الموجهة (فرانس24، 2024).

من المتوقع أن تستمر مبيعات الأسلحة في الارتفاع خلال الأعوام القادمة، خاصة في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأوروبا. وفقًا لتقديرات الخبراء، فإن الطلب العالمي على الأنظمة الدفاعية سيشهد زيادة بمعدل 8-12% سنويًا حتى 2027، مع تركيز خاص على أنظمة الدفاع الجوي والطائرات المسيرة، التي أثبتت فعاليتها خلال الحرب على غزة.

5.3 دور شركات الأسلحة العالمية في استمرار الحروب:

تدرك شركات السلاح الكبرى أن استمرار الحروب هو الضمان الأساسي لاستدامة أرباحها، فالحروب ليست مجرد نزاعات عسكرية، بل هي أسواق دائمة لترويج الأسلحة وتجديد العقود الدفاعية. ولهذا السبب، تعمل هذه الشركات على ضمان أن تكون النزاعات المسلحة حالة دائمة، وليست مجرد أحداث عابرة.

أحد الأساليب الأساسية التي تعتمدها شركات السلاح في هذا السياق هو تضخيم التهديدات الأمنية من خلال شبكات واسعة من مراكز الأبحاث المدعومة ماليًا. هذه المراكز تنشر تقارير تحذر من تصاعد المخاطر الأمنية. على سبيل المثال، في أعقاب التصعيد الأخير في غزة، نشرت

مراكز بحثية مثل معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ومؤسسة هيريتيج تقارير تؤكد الحاجة إلى زيادة الدعم العسكري لإسرائيل، مشددة على ضرورة تعزيز الدفاعات الجوية، مما أدى إلى موافقة الكونغرس على حزمة مساعدات عسكرية بقيمة 14.5 مليار دولار، ذهبت غالبيتها إلى شركات الأسلحة الأمريكية.

كما وتلعب شركات السلاح الكبرى دورًا حاسمًا في تشكيل المشهد السياسي للدول الغربية من خلال التمويل السياسي والضغط على صناع القرار، ما يسمح لها بضمان استمرارية العقود العسكرية. في الولايات المتحدة، يُعد التمويل السياسي أحد أكثر الوسائل فعالية التي تستخدمها هذه الشركات لضمان انتخاب سياسيين موالين لها. وفقًا لتقارير مركز السياسة المستجيبة، قدمت شركات مثل لوكهيد مارتن ورايثيون وبوينغ ونورثروب غرومان أكثر من 120 مليون دولار لدعم مرشحين في الانتخابات الأمريكية لعام 2023، حيث يذهب جزء كبير من هذه الأموال إلى أعضاء الكونغرس الذين يشرفون على اللجان المسؤولة عن السياسة الدفاعية والمشتريات العسكرية (مركز السياسة المستجيبة، 2024).

لكن الأخطر من كل ذلك، هو أن هذه الشركات تعمل على إدامة النزاعات بدلًا من حلها. فعلى الرغم من أن الهدف المعلن للسياسات الدفاعية الغربية هو تحقيق الاستقرار، إلا أن شركات السلاح تدفع باتجاه استراتيجيات تؤدي إلى استمرارية النزاعات، وليس إنهائها. وهذا ما يفسر لماذا لم تُتخذ أي خطوات حقيقية لوقف الحرب في غزة أو منع التصعيد المستمر في الشرق الأوسط. كلما استمرت الحرب، ازداد الطلب على الأسلحة، وبالتالي ارتفعت أرباح شركات السلاح. فمثلًا، في الشرق الأوسط، استُخدمت الحرب على غزة كمبرر لعقود تسليح جديدة بقيمة 8 مليارات دولار، حيث وقعت إسرائيل صفقات عاجلة للحصول على قنابل موجهة وصواريخ ذكية من شركات مثل رايثيون وبوينغ، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسهم هذه الشركات بنسبة 10-15% خلال أسابيع (الجزيرة، 2024).

كما تمتلك هذه الشركات نفوذًا مباشرًا على وسائل الإعلام، حيث تستثمر في شبكات كبرى مثل CNN و Fox Newsو The Washington Post، ما يضمن عرض النزاعات بطريقة تخدم مصالحها. يتم تقديم التدخلات العسكرية الغربية على أنها ضرورية للأمن القومي، بينما يتم التقليل من تداعيات تصدير الأسلحة إلى مناطق النزاع (رويترز، 2024).

على سبيل المثال، خلال حرب العراق في 2003، لعبت شركات السلاح دورًا رئيسيًا في الترويج لمزاعم امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وهو ما أدى إلى غزو عسكري ضخم كانت أرباحه مذهلة لصناعة الأسلحة. وبالمثل، خلال الحرب الأخيرة على غزة، لم تركز التغطية الإعلامية الغربية على حجم الدمار الإنساني أو التكلفة البشرية للحرب، بل ركزت على تبرير ضرورة استمرار العمليات العسكرية، مما مهد الطريق لتمرير صفقات أسلحة إضافية دون معارضة شعبية تُذكر.

6. آفاق مستقبلية: ما هو تأثير هذه الحرب على الميزانيات العسكرية المستقبلية للدول الغربية والشرق الأوسط؟

6.1 التأثير على إسرائيل

أثرت الحرب بشكل مباشر على الميزانية العسكرية الإسرائيلية، حيث شهدت زيادة غير مسبوقة نتيجة للعمليات القتالية المستمرة. في عام 2024، ارتفعت ميزانية الدفاع الإسرائيلية إلى 32 مليار دولار، بزيادة 9 مليارات دولار عن العام السابق، مما يعكس حجم التكاليف العسكرية الهائلة للحرب. تشير التقارير إلى أن العمليات العسكرية اليومية في غزة تكلف إسرائيل تتراوح بين 220-240 مليون دولار يوميًا (الجزيرة، 2024).

نتيجة لهذه التكاليف الباهظة، من المتوقع أن تستمر إسرائيل في زيادة ميزانيتها العسكرية في السنوات القادمة، حيث تشير التقديرات إلى أنها قد تصل إلى 34-38 مليار دولار خلال عام 2025، مما سيشكل ضغطًا كبيرًا على الاقتصاد الإسرائيلي وسيدفع الحكومة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة، مثل زيادة الضرائب أو تقليل الإنفاق على القطاعات المدنية مثل التعليم والصحة (كارنيغي، 2024).

6.2 التأثير على الولايات المتحدة

تعتبر الولايات المتحدة أكبر داعم عسكري لإسرائيل، وقد عززت هذه الحرب من التزام واشنطن بتقديم الدعم العسكري. في عام 2023، وافق الكونغرس الأمريكي على 14.5 مليار دولار كحزمة مساعدات عسكرية إضافية لإسرائيل، تضاف إلى 3.8 مليار دولار التي تحصل عليها إسرائيل سنويًا ضمن اتفاقية الدعم الاستراتيجي BBC) عربي، 2024 .(ومع أن هذا التمويل يأتي في إطار الاستراتيجية الأمريكية لتعزيز الأمن الإسرائيلي، إلا أنه يشكل عبئًا إضافيًا على الميزانية الفيدرالية الأمريكية، التي تعاني بالفعل من عجز مالي يقدر بأكثر من 1.5 تريليون دولار.

تشير التوقعات إلى أن هذا العجز قد يدفع الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم أولويات إنفاقها الدفاعي في المستقبل، مع التركيز على توجيه الموارد نحو التكنولوجيا العسكرية المتقدمة مثل الدفاعات الجوية والطائرات بدون طيار، مع احتمالية خفض التمويل العسكري المباشر لبعض الحلفاء، بما في ذلك إسرائيل.

6.3 التأثير على أوروبا

تأثرت أوروبا بشكل مباشر بالحرب في غزة، حيث تصاعدت المخاوف من تداعياتها على الأمن الإقليمي. في ألمانيا، أعلنت الحكومة عن زيادة ميزانيتها الدفاعية إلى 62 مليار يورو لعام 2024، وهو أعلى مستوى لها منذ الحرب الباردة، حيث تشمل هذه الزيادة دعم الصناعات العسكرية المحلية وتمويل الصفقات الدفاعية مع إسرائيل (فرانس24، 2024).

في بريطانيا، وافقت الحكومة على رفع ميزانية الدفاع إلى 65 مليار جنيه إسترليني بحلول 2025، مما يعكس التحولات في سياسات الأمن القومي البريطانية تجاه تعزيز القدرات الدفاعية (وكالة الأناضول، 2024). أما في فرنسا، فقد تم تخصيص 3 مليارات يورو إضافية في 2024 لتعزيز الدفاعات الجوية وتطوير برامج التسليح، في ظل الضغوط الداخلية للحفاظ على التفوق العسكري الفرنسي.

تشير التقديرات إلى أن ميزانيات الدفاع في الدول الغربية قد ترتفع بمعدل 5-10% سنويًا حتى عام 2030، حيث أصبحت المواجهات غير التقليدية وحروب الاستنزاف جزءًا رئيسيًا من المشهد الأمني العالمي.

6.4 التأثير على الشرق الأوسط

أما على مستوى الشرق الأوسط، فقد اتجهت دول الخليج إلى تعزيز ميزانياتها الدفاعية استجابةً للتهديدات الإقليمية المتزايدة، حيث أعلنت السعودية عن رفع إنفاقها العسكري إلى 78 مليار دولار في 2024، مما يجعلها أكبر دولة في الشرق الأوسط من حيث الإنفاق العسكري. كما خصصت الإمارات 30 مليار دولار لتعزيز أنظمتها الدفاعية، بما في ذلك الاستثمار في الطائرات المسيرة وأنظمة الدفاع الصاروخي.

كما رفعت إيران ميزانيتها العسكرية إلى 22-24 مليار دولار في 2024، مع تركيز كبير على تطوير الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، ردًا على التهديدات الإسرائيلية والأمريكية (المسار للدراسات، 2024).

تشير التوقعات إلى أن ميزانيات الدفاع في الشرق الأوسط قد ترتفع بمعدل 8-12% سنويًا حتى 2027، مما يعكس استمرار سباق التسلح الإقليمي.

7 .الخاتمة:

بينما تتلاشى أصوات المدافع وتنطفئ نيران المعارك، تبقى الأرقام وحدها شاهدة على حقيقة الحرب، حيث لا تُقاس النزاعات فقط بالخسائر البشرية، بل أيضًا بالمكاسب المالية. لقد كشف هذا البحث، من خلال تحليل البيانات الدقيقة، كيف تحولت الحرب على غزة إلى فرصة ذهبية لصناعة السلاح العالمية، حيث شهدت شركات الدفاع الكبرى ارتفاعًا غير مسبوق في أرباحها مدفوعًا بصفقات أسلحة ضخمة، لم تقتصر على الولايات المتحدة، بل امتدت إلى أوروبا، حيث تضاعفت العقود وتزايد الطلب على المعدات العسكرية. الأرقام توضح أن الحرب لم تكن مجرد صراع سياسي أو أمني، بل كانت أيضًا سوقًا مفتوحة تديرها مصالح اقتصادية معقدة، تتشابك فيها قرارات الحكومات مع نفوذ جماعات الضغط والاستثمارات المالية الضخمة.

وفي ظل هذه المعادلة، يتضح أن استمرار النزاعات ليس مجرد نتيجة للواقع السياسي، بل هو أيضًا خيار اقتصادي تدعمه مصالح ضخمة، حيث تصبح جهود السلام عقبة أمام تدفق الأرباح. وبينما تتجه أنظار العالم إلى إعادة الإعمار وإطفاء الحرائق، هناك من ينشغل بتوقيع العقود وتمويل الحروب القادمة. هذا البحث يسلط الضوء على هذه الديناميكية الخطيرة، ويفتح المجال للتساؤل: إلى متى ستظل مصالح رأس المال تحدد مسار الصراعات، وإلى أي مدى يمكن أن تظل الحروب محركًا للنمو الاقتصادي على حساب الإنسانية؟

إضافةً إلى ذلك، أوضحت البيانات أن هناك شبكة معقدة من العلاقات بين الحكومات، وشركات تصنيع الأسلحة، والمستثمرين، واللوبيات العسكرية، مما يضمن تدفق الدعم العسكري بشكل مستمر. هذا الدعم لا يقتصر على الاعتبارات الأمنية، بل يمتد إلى دوافع اقتصادية وسياسية أوسع، حيث يتم توظيف الحروب كأداة لتعزيز النفوذ الدولي وضمان استمرار الصناعات الدفاعية كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي. كما بيّن البحث أن هناك تزايدًا في دور اللوبيات في تشكيل السياسات العسكرية، مما يجعل إنهاء النزاعات أكثر تعقيدًا مما يبدو. في النهاية، يطرح هذا البحث تساؤلًا جوهريًا حول مستقبل هذه الصناعة: هل يمكن أن يوجد نظام عالمي أكثر توازنًا يحد من استغلال النزاعات لتحقيق المكاسب؟ أم أن الحروب ستظل الوقود الذي يحرك عجلة الاقتصاد العسكري؟

metro
Strategic Studies

المراجع:

- أوريان 21. (2024). شركات الأسلحة الأمريكية والإسرائيلية وأرباح حرب الإبادة.
- بي إيه إي سيستمز .(2024). (BAE Systems) نتائج العام المالي 2023.
- بي بي سي عربي. (2010). تأثير حرب 2008 على صادرات الأسلحة الإسرائيلية.
- بي بي سي عربي. (2023). الكونغرس يسقط مشروع قانون يهدف لتقييد مبيعات الأسلحة لإسرائيل.
- بي بي سي عربي. (2024). تأثير AIPAC على قرارات الكونغرس الأمريكي.
- بي بي سي عربي. (2024). كيف أثرت الحرب على غزة على المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل؟
- الحرة. (2024). تأثير حرب غزة على صادرات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل.
- الحرة. (2024). صادرات الأسلحة الإسرائيلية تتجاوز 12.5 مليار دولار بعد حرب 2023.
- الحرة. (2024). صفقة دفاعية جديدة بين إسرائيل ونورثروب غرومان بقيمة 1.2 مليار دولار.
- الجزيرة. (2013). القبة الحديدية: الدعاية والمبيعات.
- الجزيرة. (2024). العدوان على غزة.. شركات سلاح أميركية تجني أرباحا طائلة.
- الجزيرة. (2024). شهر على حرب غزة.. الاقتصاد الفلسطيني يتعرض لتدمير غير مسبوق.
- الجزيرة. (2024). 11 شهرًا من الحرب على غزة تلحق أضرارًا جسيمة باقتصاد إسرائيل.
- الشرق. (2024). ارتفاع صادرات الأسلحة الإسرائيلية بعد حرب غزة إلى 13.1 مليار دولار.
- الشرق. (2024). كيف تستفيد شركات السلاح من تسويق الأسلحة "المجربة ميدانيًا"؟
- العربية. (2022). ارتفاع قياسي في مبيعات الأسلحة الإسرائيلية بعد 2021.
- العربية. (2024). تأثير اللوبيات العسكرية على الدعم الأمريكي لإسرائيل.
- المسار للدراسات. (2024). التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لحرب غزة.
- بي بي سي عربي. (2024). كيف أثرت الحرب على غزة على المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل؟
- تاليس جروب .(2024). (Thales Group) نتائج العام المالي 2023 لشركة تاليس.
- رويترز. (2024). أرباح بي إيه إي سيستمز تفوق التوقعات وتحقق نموًا مستدامًا.
- رويترز. (2024). شركة تاليس الفرنسية تتوقع نموًا في الإيرادات بعد توسعها في الأمن السيبراني.
- رويترز. (2024). ارتفاع أسهم شركات السلاح الأمريكية بعد زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل.
- رويترز. (2024). تبرعات شركات السلاح للحملات السياسية.
- سكاي نيوز عربية. (2015). كيف أثرت حرب غزة 2014 على صناعة السلاح الإسرائيلية؟
- فرانس 24. (2023). وزارة الخارجية الأمريكية توافق على مبيعات أسلحة لإسرائيل.
- فرانس 24. (2024). ألمانيا توافق على صفقة أسلحة لإسرائيل.
- فرانس 24. (2024). زيادة صادرات الأسلحة الفرنسية إلى الشرق الأوسط بسبب تصاعد التوترات.
- كارنيغي. (2024). الحرب الدائرة في غزة وتأثيراتها على سائر مناطق العالم.
- معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام .(2024). (SIPRI) صادرات الأسلحة العالمية وتأثيرها على النزاعات.
- وكالة الأناضول. (2024). إسرائيل تحول غزة لمختبر أسلحة فتاكة.
- وكالة الأناضول. (2024). بريطانيا تمنح 108 رخص تصدير أسلحة لإسرائيل.
- .Open Secrets. (2024)تقرير عن تبرعات شركات السلاح الأمريكية للوبيات الإسرائيلية.
- 26 سبتمبر. (2024). موقع أمريكي: شركات الأسلحة الأمريكية تجني أرباحاً ضخمة خلال الحرب.
- Galdorisi, G. (2024). هل غيرت الحرب في أوكرانيا كل شيء؟ آسيا-المحيط الهادئ.

metro Strategic Studies

metro
Strategic Studies